

الحراك الشعبي في البحرين بين تحديات الداخل ورهانات الخارج

د. سعاد حفاف⁽¹⁾

ملخص:

شهد عدد من الدول العربية مطلع سنة 2011 حركات احتجاجية واسعة أدى البعض منها إلى إسقاط أنظمة حكم بكاملها على غرار تونس، مصر، ليبيا، اليمن، فيما بقي نظام الحكم قائماً في سوريا لكن مع وجود موجة عنف خطيرة.

والبحرين كدولة خليجية هي الأخرى حاولت المعارضة فيها استنساخ ما حدث في التجارب السابقة الذكر ورأت فيها فرصة ذهبية لتحقيق أهداف تخصها، وهنا نشير إلى أن هذه الدولة معروفة عنها هذا النوع من التحركات وهذا منذ عشرينيات القرن الماضي، الجديد فيه فقط هو مدى اتساعه وشدة عنفه وقوته سواء من طرف المعارضة أو السلطة والأخطر هو حجم استغلاله من طرف القوى الخارجية الإقليمية على رأسها إيران والسعودية، وتداعياته السلبية على الوضع السياسي البحريني الممتدة حتى اللحظة.

وعليه ستحاول هذه الدراسة إبراز أسباب هذا الحراك الشعبي وتطورات و كذلك تقديم تفسيرات المعارضة والسلطة له، ثم محاولة استعراض تحليل موضوعي بشأنه.

مقدمة:

كانت مملكة البحرين أول دولة خليجية تتأثر وبشكل كبير برياح التغيير التي عرفها العالم العربي حيث بمجرد سقوط نظام بن علي في تونس وتطور الأحداث في مصر بسقوط نظام حسني مبارك، دعا بعض النشطاء البحرينيين لبدء مظاهرات يوم 2011/2/14 قرب دوار اللؤلؤة بالمنامة تطالب بالإصلاح في المملكة ومزيد من الحريات والديمقراطية.

في البداية كانت المظاهرات سلمية والمطالب معقولة، ولكن مرور اليوم الأول الذي شهد سقوط ضحيتين تفاقمت الأوضاع بدخول المتظاهرين وقوات الأمن في صراع مباشر و مطالبة نظام آل خليفة بالرحيل. وفي هذا السياق المتزدي دعت حكومة البحرين إلى مساعدة أمنية من دول مجلس التعاون الخليجي في شهر مارس، وأعلنت عن حالة الطوارئ، وقمعت المظاهرات بالقوة واعتقلت قادة منشقين.

في هذه اللحظة بالذات تعددت القراءات بشأن الحراك الشعبي الجاري في البحرين، فهناك من رآه ثورة حقيقية لم تأخذ حقها الكافي من الاهتمام والدراسة والتحليل بالرغم من شرعية وصدق مطالبها بخصوص بناء نظام سياسي قائم على أساس الحرية والمساواة، وهناك من اعتبرها مجرد أحداث قامت بها

1 - أستاذ محاضر قسم - ب - قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف..

أطراف داخلية وخارجية مستغلة بذلك ظروف الثورات العربية المواتية لتحقيق الفوضى التي لا طالما أرادت تحقيقها في منطقة الخليج العربي.

وبين هذا وذاك يبقى هذا الحراك ذو طبيعة جد خاصة تحتاج إلى بحث معمق وموضوعي سنحاول تقديمه من خلال استعراضنا لأسباب قيام هذه الحراك ومسارات تطوره، ثم تقديم وجهتي نظر المعارضة والحكومة حوله، لنصل في الأخير لعرض رؤية تحليلية بشأنه.

أولاً: أسباب الحراك الشعبي في البحرين ومسارات تطوره:

1- في الأسباب:

هناك الكثير من الأسباب التي جعلت البحرين أكثر قابلية للتأثر بالثورات العربية، نذكر منها على وجه الخصوص:

- أ - وجود إشكالات وقضايا دستورية وقانونية ومعيشية عالقة، فهناك ملفات كثيرة مثل:
 - قضية الخلاف حول شرعية دستور 2002 المنحة مقارنة بدستور 1973 العقدي.
 - قضية قانون الانتخابات الذي تراه المعارضة منحازاً ضد تمثيل أكثر عدلاً للناخبين الشيعة.
 - قضية سلطات المجلس التشريعي المنتخب واستقلالته وعلاقته بمجلس الشورى المعين.
 - قضية ما تسميه المعارضة بالتجنيس السياسي.^(*)
- قضية ملكية ومضاربات الأراضي البحرية المدفونة ذات الأحجام الكبيرة، وتأثيره السلبي في السياسة الإسكانية، وذلك بوجود قوائم طويلة بأسماء من ينتظرون الحصول على مسكن، وهم من ذوي الدخل المحدود، علماً بأن فترة الانتظار قد تمتد عشرين عاماً من أجل الحصول على بيت متواضع أو على قرض محدود.
- وهي قضايا وغيرها كثير، كانت تحتاج إلى حوار بشأنها، والتوصل إلى حلول معقولة، لكنها بقيت معلقة منذ أعوام طويلة بانتظار طرحها في فترات الهياج السياسي.
- ب - وجود جمعيات نشيطة سياسية وعلمية، وذات أعضاء في البرلمان وأنشطة مجتمعية وإعلامية كبيرة ووجود نقابات تاريخية منظمة ومرتبطة بعضها بالجمعيات السياسية، إضافة إلى وجود مؤسسات مجتمع مدني مهنية وحقوقية ونسائية شديدة التنوع والارتباط بالسياسة.
- ج - وجود شارع مجيش سياسياً منذ خمسينيات القرن الماضي، وقابل للحراك السياسي في أي وقت. د - مصادفة يوم 14 فيفري 2011 ذكرى مرور عشرة أعوام على العمل بالميثاق الوطني، ووجود توجه لدى الملك والقوى السياسية لتقييم تجربة ديمقراطية ما بعد الميثاق، وافتح حوار مجتمعي بشأن تطوير تلك التجربة

إلى مستويات ديمقراطية أعلى. ولما جاءت هذه المناسبة في قلب الأحداث العربية الكبرى، كان طبيعياً أن تتأثر بأطروحاتها وأهدافها ووسائلها واعتمادها الكبير على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الشباب غير المنتظم في أحزاب سياسية.

هـ - بالإضافة إلى هذا فقد أجرى الملك اتصالات ببعض القيادات السياسية، وأكد لها أنه شخصياً يفكر في إجراء مراجعة تقييمه لتجربة ما بعد الميثاق الديمقراطية، ومن ثم تطوير العملية الديمقراطية. وبالمقابل يوجد أكثر من 300 معتقل ينتظرون المحاكمة منذ بضعة شهور، وينتمون أساساً إلى جمعيتين انشقتا عن الوفاق^(**)، الجمعية الأم، ورفضنا الاندماج في الحياة البرلمانية وأمنتا بضرورة تجييش الشارع في كثير من المناسبات.⁽¹⁾

2 - في مسارات التطور:

في ظل الظروف السابقة الذكر ومع تصاعد الأحداث في مصر التي أدت إلى سقوط نظام حسني مبارك، دعا ناشطون في حقوق الإنسان إلى يوم غضب بتاريخ 14 فيفري 2011 الذي يصادف الذكرى العاشرة لإطلاق الميثاق والدستور البحريني. كما دعا ناشطون بحرينيون على الإنترنت عبر موقعي الفيسبوك وتويتر لبدء مظاهرات في نفس اليوم تطالب بالإصلاح في المملكة ومزيد من الحريات. وتم الإعلان عن أن الاعتصام الرئيسي سيكون قرب دوار اللؤلؤة الشهير بالمنامة، في محاولة لجعله رمزا لتحركهم كما جرى في ميدان التحرير بالقاهرة.⁽²⁾

وبالفعل قامت هذه التظاهرات والتزمت في يومها الأول السلمية، وكان في الإمكان اعتبارها نوعاً من حرية التعبير عن الرأي الذي يكفله الدستور والميثاق الوطني. لكن مقتل متظاهر في اليوم الأول ومقتل آخر خلال تشييع جنازة الأول في اليوم التالي غير المشهد جذرياً. ولخطورة الوضع أطل الملك بنفسه ليبيدي أسفه لما حدث ويعلن تكوين لجنة تحقيق، كما قدم وزير الداخلية اعتذاراً وأمر بالتحقيق الفوري.

ولكن ما إن مرت 18 ساعة عن هاتين الخطوتين حتى هوجم المتظاهرون في دوار اللؤلؤة في ساعات الفجر وأعلن عن وفاة أربعة من المعتصمين، وكان ذلك تطوراً مفاجئاً للوضع، ولتهديد الأمور أمر الملك بانسحاب القوات المسلحة وقوات الأمن وسمح بالاعتصام السلمي في دوار اللؤلؤة.

بقي المواطنون طوال الأسابيع الثلاثة التالية يتجمعون في دوار اللؤلؤة ويجوبون الشوارع في تظاهرات صاخبة، وفي هذا الجو المرتبك ارتكب المحتجون في الدوار ومعهم الجمعيات السياسية أخطاء من أهمها:

أ - جنوح بعض الخطابات اليومية في الدوار نحو التجريح المبتذل لبعض شخصيات الحكم الكبيرة.

ب - ارتفاع سقف المطالب إلى حدود غير معقولة، من مثل مطلب إسقاط النظام، أي إسقاط العائلة الحاكمة، وذلك بالرغم من أن هذا المطلب سيعني نسفاً لمحطات تاريخية أساسية في تاريخ ما بعد الاستقلال البحريني، ونسفاً لمواثيق مجتمعية دستورية بين المجتمع وللعائلة الحاكمة، من مثل الاستفتاء الذي قامت

به هيئة الأمم المتحدة في بداية السبعينات، وأكد عروبة البحرين وارتضاء غالبية كبيرة بحكم آل خليفة، ودستور البحرين لعام 1973 أو عام 2002، وميثاق العمل الوطني عام 2000، حيث نص على أن الحكم وراثي في عائلة آل خليفة.⁽³⁾

ج - وفي الوقت الذي وضعت فيه المعارضة مجموعة من المطالب السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى إنهاء تهميش الأغلبية الشيعية، وضرورة أن يعكس الإصلاح السياسي تقاسم السلطة بين المواطنين، أبدت جماعات متشددة إصرارها على إلغاء الملكية القائمة والتأسيس للنظام للجمهوري⁽⁴⁾ فكان ذلك صداما مباشرا مع الحكم واجتيازاً لخط سياسي أحمر يهيء للعنف.

د - إغلاق شارع يمتد من دوار اللؤلؤة إلى مرفأ البحرين المالي، وهو شارع بالغ الأهمية لأنه يمثل المدخل الرئيسي للمنطقة التجارية في وسط العاصمة. هنا انتقلت حرية التعبير إلى حرية الفعل التي لا يمكن إلا أن تؤدي إلى الاعتداء على مصالح الغير وحقوقهم. وهذا ما حدث، إذ بدأ تجار البحرين بالشكوى العلنية ضد ما اعتبروه تهديدا لمصالحهم وأرزاقهم.

هـ - وصول الفعل العبثي إلى قمته بأخذ قرار التظاهر في منطقة الرفاع أمام قصر الملك، وهناك حدثت صدامات مروعة مع أهالي الرفاع ومع قوى الأمن.

و - اقتناع الكثيرين من قادة السنة بأن ما يجري يتخطاهم، بل قد يكون ضد مصالحهم وبالتالي تجمع عشرات الألوف أمام جامع الفاتح للتشديد على أن للشارع السني مطالبه ومواقفه السياسية الخاصة به.

وإذا أضيف ذلك للانشقاق المجتمعي، يتبين لنا مدى تعقد الموضوع وانتقاله ليصبح أزمة مجتمعية بامتياز. هنا أصبح الدوار أمام ساحة أخرى وأمام الحكم، ووصلت سلطة الحكم إلى اقتناع بأن الكيل طفق، وبأنه حان الوقت لحسم الموضوع.

وهكذا، دخلت قوات درع الجزيرة البحرين في 16 مارس 2011، وأصبحت البحرين ساحة صراع إقليمي، وأعلن تطبيق قانون السلامة الوطنية (قانون الطوارئ)، وأخلي الدوار بالقوة بل أزيل نصبه تماما. ودخلت البحرين في وضع لم تعرفه طوال تاريخها، كما انتقلت إلى تغليب الحلول الأمنية على الحلول السياسية، فقبض على الكثيرين الذين جهروا بالشكوى من جراء تعذيبهم وتحقير كرامتهم، وفيهم الكثير من النساء، وقُدّم الكثيرون إلى المحاكم العسكرية، وصدرت أحكام بالإعدام والسجن المؤبد.⁽⁵⁾

ولكن باستمرار الضغوط الداخلية والخارجية اضطرت السلطات البحرينية لاتخاذ بعض التدابير المهدئة، حيث وجه الملك في 31 مارس 2011 الدعوة إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية لحوار للتوافق الوطني بشأن الوضع الأمثل لمملكة البحرين، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحضير لهذا الحوار الجاد والشامل ومن دون شروط مسبقة، ورفع حالة الطوارئ في 1 جوان. وبتاريخ 30 جوان 2011 أمر بإنشاء لجنة مستقلة لتقصي الحقائق في أحداث فبراير ومارس 2011، تتكون من أشخاص ذوي سمعة عالمية وعلى دراية واسعة

بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وممن ليس لهم دور في الحكومة وبعيدون عن المجال السياسي الداخلي.⁽⁶⁾ و أنشئت هذه اللجنة رسمياً برئاسة القاضي الدولي محمود شريف بسيوني، كان خلاصة عملها تقرير نشر في 23 نوفمبر 2011، حملت من خلاله الحكومة مسؤولية قتل المتظاهرين وتعذيب المعتقلين، وفصل الموظفين من أعمالهم والقيام باعتقالات دون إذن قضائي، فيما ألقى التقرير باللائمة على المتظاهرين بسبب استهدافهم مواطنين من الطائفة السنية وعمالا من جنوب آسيا. وقد شهدت هذه الفترة إجراء الانتخابات التكميلية لمجلس النواب في 24 سبتمبر 2011، وأسفرت عن صعود المستقلين وتزايد مقاعد المرأة مع غياب للمعارضة الشيعية التي مثلتها جمعية الوفاق بعد انسحاب أعضائها الثمانية عشر في أعقاب الاحتجاجات وسبل السياسات الحكومية في التعامل معها.

وفي اليوم الموالي لنشر نتائج تقرير لجنة تقصي الحقائق، اندلعت الاحتجاجات في البلاد، ومازالت تثور من حين إلى آخر بين أجهزة الأمن والمعارضين المسلحين والنشطاء السياسيين، وإن تزايدت بدرجة أكبر في القرى الشيعية، مع ما ينتج عنها من اعتقال لبعض المتظاهرين واستهداف عدد من النشطاء السياسيين، في مقابل قيام عدد من الشباب الشيعة بمهاجمة قوات الأمن بقنابل المولوتوف وإشعال مستودعات القمامة واستخدام الأسياخ الحديدية وإغلاق الشوارع، الأمر الذي دعا الحكومة إلى إعداد قانون يجرم الاعتداء على رجال الأمن.⁽⁷⁾ وفي وقت لاحق إلى منع المظاهرات والمسيرات.

ولكن رغم هذا واستكمالا للحوار الوطني الذي دعا إليه الملك في جوان 2011 جدد الدعوة مرة أخرى إلى حوار وطني يوم 21 جانفي 2013 اعتمدت فيه عدة معايير تكفل نجاحه تتمثل في اختيار التوافق بدل المغالبة العددية، والوعود بتنفيذ مخرجات الحوار في إطار من المؤسسات الدستورية والتأكيد على أن جلسات الحوار محددة المدة، إلا أن المعارضة تعاطت مع هذه المبادرة بنفس الطريقة التي اتبعتها في عام 2011 واعتبرتها مجرد خدعة ولا ينتظر منها شيء وطالبت بأن يكون الحوار بين الحكومة والمعارضة فقط وليس مع كافة أطراف المجتمع. ورغم مشاركتها في الحوار إلا أنه ظهرت مؤشرات وجود ما يعرقله كتراجع المعارضة عن التوافقات التي تم التوصل إليها في جلسات الحوار السابقة.⁽⁸⁾ وبقيت العلاقة في حالة مد وجزر بين السلطة المعارضة.

ثانيا: الحراك الشعبي في البحرين من وجهة نظر المعارضة والحكومة:

منذ قيام الحراك الشعبي في البحرين ولحد الآن، مازالت الآراء تتضارب بشأنه هل هو ثورة أم أزمة أم احتجاج عنيف أم فوضى، وبغض النظر عن التسميات فإن ما يحدث في البحرين يعبر عن حالة احتقان كبير في العلاقة بين الدولة والمجتمع تسببت في وجودها عوامل داخلية وخارجية متداخلة. وفي هذا المقام سنحاول قراءة هذا الوضع من وجهتي نظر مختلفتين، الأولى تعبر عنها المعارضة التي ترى أن هذه الأحداث جاءت كرد فعل طبيعي عن حالة الفساد والظلم التي يعاني منها الشعب البحريني وبالتالي القضية عادلة و داخلية وتحتاج إلى حل داخلي. أما الثانية فتعبر عنها السلطات الحاكمة التي تعتبر أن ما يحدث عبارة عن فوضى

أوجدتها أطراف خارجية لتحريك الصراع المذهبي والاستفادة منه قدر الإمكان. وفي خضم تطور الأوضاع نحو الأسوأ كان لكل طرف مواقفه وسلوكاته وتبريراته الخاصة به.

1- وجهة نظر المعارضة:

في البداية نشير إلى أن المعارضة البحرينية لم تكن موحدة بل شابهها الانقسام الشديد، فقد جمعت بين أطرافها الشباب غير المهيكّل سياسيا الذي بادر بالحراك الشعبي في البحرين وأسس فيما بعد حركة شباب 14 فبراير الموصوفة بالراдикаلية، وكذلك بعض التيارات الأخرى التي لحقت به من جمعيات وأحزاب سياسية على رأسها جمعية الوفاق الشيعية المعتدلة.

ولكن عموما نجدهم كلهم يتفقون على أن الأزمة في البحرين ليست وليدة 14 فبراير 2011، بل هي نتيجة تراكمات كثيرة لم تجد طريقها إلى الحل بالشكل المطلوب، بداية من عشرينات القرن الماضي، عندما تقدّمت مجموعة من الشخصيات الوطنية بمطالب للمستعمر والحاكم، وصولا إلى عبدالوهاب الزباني ومجموعة من الرعيل الأول من المناضلين الذين طالبوا في نهاية الثلاثينات بإشراك المواطن في صياغة قراره السياسي، وتكرّر الأمر بصورة أكبر أيام هيئة الاتحاد الوطني منتصف الخمسينات، عندما حاول الاستعمار البريطاني وأعوانه إشعال الفتنة الطائفية، فتوحد الشعب البحريني خلف هيئة الاتحاد وأخمد الفتنة، وجاءت انتفاضة مارس العمالية 1965 إثر تسريح نحو 500 عامل من شركة النفط لتواصل مشوار المطالبة بالحقوق والاستقلال، وبعد أن قرر البحرينيون وحسموا أمر هويتهم العربية الإسلامية، حصل الاستقلال في 14 أوت 1971، واستمرت المطالبات نفسها: دستور عقدي بين الحاكم والمحكوم على غرار الدستور الكويتي، يضعه مجلس تأسيسى وسلطة تشريعية وفصل السلطات واستقلال القضاء.⁽⁹⁾

وبالفعل تم اعتماد أول دستور في البحرين عام 1973 وجرت أول انتخابات للبرلمان (المجلس الوطني) في نفس السنة ولكن بعد مرور سنتين تم حله لأكثر من 30 سنة وبقيت الدولة تسير من طرف الأمير وفق قانون حالة الطوارئ.⁽¹⁰⁾

وطوال هذه الفترة، كانت مطالب المعارضة الديمقراطية تتمثل في إعادة العمل بالحياة النيابية وبالدستور الذي تم تعطيله مع فرض قانون أمن الدولة. وأبرز المحطات التي مثلت فرصة للتعبير عن ذلك، انتصار الثورة الإيرانية في فيفري 1979، العريضة النخبوية لعام 1992 التي وقع عليها نحو 300 شخصية من مختلف الانتماءات السياسية والأيدولوجية والمذهبية، وأخيرا العريضة الشعبية التي وقّع عليها نحو 25 ألف مواطن من مختلف الانتماءات السياسية لعام 1994، والتي أدخلت البلاد بعدها في حراك سياسي وأمني كبير.⁽¹¹⁾

في أعقاب وفاة الشيخ عيسى بن حمد بن سلمان آل خليفة في مارس 1999، تولى حمد بن عيسى آل خليفة ولاية العرش وبادر إلى برنامج إصلاحى اعتبر خطوة إيجابية على طريق قيادة البحرين نحو عهد جديد من الديمقراطية البرلمانية التي يتمتع المواطنون فيها بحق محاسبة القادة الوطنيين والمحليين. وقد

وافق جمهور الناخبين البحريني على برنامج إصلاحات الشيخ حمد الدستورية بنسبة عالية في 14 فبراير 2002، وكذلك على إنشائه نظام تشريعي ثنائي للمرة الأولى منذ 1975، وقادت الإصلاحات إلى المزيد من حريات التعبير والتنظيم.

ومع ذلك، فقد كان دستور 2002 أقل لبرالية من دستور 1973 حسب رأي المعارضة. وهذا جراء تقليص الدستور الجديد السلطة التشريعية للجمعية المنتخبة من خلال وضعها تحت سيطرة هيئة معينة من قبل الملك، بل وتم تصميم الدوائر الانتخابية بطريقة تحدّ بشكل كبير من قدرة المعارضة الشيعية على السيطرة على مجلس النواب، وذلك من خلال منح تمثيل للمناطق السنية التي كانت بالكاد مأهولة بالسكان نفس النسبة التي تم منحها للدوائر الشيعية المكتظة بالسكان. وبعيدا عن هذه العيوب، فقد بادرت الحكومة إلى تجنيس المئات من السنة المغتربين، وكان معظمهم يعمل في الخدمات الأمنية، الأمر الذي اعتبره المجتمع الشيعي مشروعا حكوميا لإضعاف المركب الشيعي بين سكان البحرين.⁽¹²⁾

فالمعارضة ترى في الحراك الشعبي الذي انطلق في فبراير 2011، مطالبة بالإصلاح والمزيد من الحقوق الدستورية، وفي مقدمتها أن يكون له حكومة منتخبة تمثل الإرادة الشعبية، ومجلس نيابي منتخب كامل الصلاحيات التشريعية لا يشاركه التشريع مجلس معين بالعدد نفسه، ودوائر انتخابية عادلة تمثل نظاماً انتخابياً عادلاً يترجم صوتاً لكل مواطن، وقضاء مستقل ونزيه، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، ومواجهة الاحتقان الطائفي والسياسي بعلاجات صحيحة، وليس بمزيد من التوتير الأمني والمزيد من الاعتقالات.⁽¹³⁾

فما يجري في البحرين على حد قولها، هو انتفاضة وثورة شعبية ضد حكم وراثي فاسد مستبد وتابع لواشنطن، يحاول أن يصور ما يحدث في البحرين باعتباره انتفاضة شيعية ضد أهل السنة، في حين أنها ثورة جمعت بين سنة وشيعة، عمال وطلاب ورجال دين، وأحزاب وإعلاميين من كافة المشارب والاتجاهات والمذاهب، ولم تكن أبداً ثورة مذهبية، وشيعة البحرين شاركوا في الثورة باعتبارهم بحرينيين، وليس باعتبارهم شيعة مرتبطين بإيران كما يروج النظام، لقد شاركوا لأنهم أغلبية الشعب وليس لأن الأمر كان صراعاً مذهبياً.

ومن جهة أخرى تعتبر المعارضة دخول قوات درع الجزيرة احتلال سعودي مسلح للبحرين وليس مساعدة إنسانية لأهل البحرين، لأن اتفاقية (درع الجزيرة) وفق بنودها لا تستخدم إلا ضد احتلال أجنبي وهو أمر غير قائم في ثورة البحرين.⁽¹⁴⁾ وتفسر تصلب النظام البحريني في مواجهة مطالب شعبه التي تبدو عادلة ومعقولة بأنه استجابة لإملاءات سعودية، وربما أمريكية لعدم تقديم تنازلات للشعب تصبح مثلاً يحتذى به في بقية أقطار الخليج، ذلك أن التحول إلى ملكية دستورية في البحرين يعني تحولاً في الواقع السياسي ذا أهمية بالغة في إحداث تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية ليست في صالح منظومات القمع والاستبداد والتبعية الحاكمة في الخليج والمنطقة، كما وأنها ليست في صالح أمريكا التي تقيم قاعدة عسكرية مهمة لها في البحرين ويتواجد بها مقر أسطولها الخامس المرابط في الخليج والمحيط الهندي.⁽¹⁵⁾ والذي يساهم وجوده في الخليج الفارسي على ضمان النقل الحر للنفط إلى السوق العالمية.

وأكثر من هذا، فهي تنتقد استمرار الحل الأمني للأزمة، لأنه أدى إلى سقوط العديد من الأرواح والجرحى والمفصولين والمعتقلين على خلفية آرائهم السياسية، وفي الوقت ذاته ضرب الاقتصاد المحلي في مقتل، حيث استفحلت أزمة البطالة، لتصل إلى أكثر من 10 في المائة، في دولة أغلب سكانها من العمالة الوافدة، واستفحلت أزمة الإسكان بزيادة طابور المنتظرين للخدمات الإسكانية، الذين بلغ عددهم أكثر من 55 ألف أسرة، أي أكثر من نصف البحرينيين، وتراجعت القدرة الشرائية، وبدأت المؤسسات المالية الدولية بمغادرة البلاد، وأقفلت شركات الصغيرة والمتوسطة عدة، وتراجعت مكانة البحرين إزاء الائتمان، وزاد الضغط على الخدمات الأساسية، وهو ما ينبئ بتأسيس أزمات جديدة أكثر تعقيداً.⁽¹⁶⁾

2 - وجهة نظر السلطة الحاكمة:

ما قيل عن طبيعة المعارضة البحرينية يقال عن طبيعة السلطة كذلك، حيث نجدها هي الأخرى منقسمة إلى تيارين، الأول متشدد يسيطر على قوات الأمن إضافة إلى أدوات الرقابة و صريح جداً إزاء نيته بإسكات المعارضة، يقوده رئيس مجلس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة، ووزير الديوان الملكي خالد بن أحمد بن سلمان آل خليفة، والقائد العام لقوات دفاع البحرين خليفة بن أحمد آل خليفة، أما الثاني، فهو معتدل وأكثر انفتاحاً في العائلة المالكة حيال فكرة الاستجابة للاضطرابات بالإصلاحات والحوار يقوده وليّ العهد والملك.

وطبعاً هذا الانقسام انعكس على موقف السلطة الحاكمة تجاه الحراك الشعبي الحاصل وطريقة التعامل معه، حيث نجدها تقر بأحقية ومشروعية المطالب التي نادى بها المحتجون البحرينيون في البداية، ثم تراجعت عن ذلك بحكم أنه بمرور الوقت اكتست هذه المطالب صفة التشدد والتطرف الذي من شأنه الإخلال بأمن ووحدة المملكة، وقد أعلنت أن هناك أطراف خارجية تقف من وراء تأجيج الأوضاع أكثر واتهمت إيران صراحة بكونها تسعى لإشعال حرب طائفية في البحرين وعلى هذا الأساس بررت استدعاءها لقوات درع الجزيرة للتدخل.

وما دُعِم وجهة نظر الحكومة هذه، هو وجود مؤشرات عديدة في الواقع تثبت غلبة الطابع الشيعي على الحركة الاحتجاجية في البحرين، مثل استخدام الإعلام السوداء التي عادة ما ترفع في الاحتفالات الدينية ذات الطبيعة الشيعية. وخروج أغلب المظاهرات من المناطق التي يقطنها أغلبية شيعية أو شيعة فقط، مع عدم خروج احتجاجات من مناطق سنية. أضف إلى ذلك أن الرموز والشخصيات العامة التي حاول المحتجون استقطابها خلال فترة الأزمة ينتمي أغلبها إلى الطائفة الشيعية. كما تحول مجمع السلمانية الطبي إلى منشأة يتحكم فيها الشيعة، بما يشير إلى تسييس المرافق الصحية في المملكة، وتحول المستشفى من علاج طبي إلى مكان للتظاهر والاعتصام، حيث يتم إلقاء الخطب الجماهيرية ورفع الشعارات السياسية، بل إن أحد المؤشرات البارزة على تأجيج الطابع الطائفي رفض العاملين في المجمع علاج الجرحى من السنة، مما اضطرهم للانتقال للعلاج في المستشفى التابع للقوات المسلحة.

وهناك مؤشر أخطر وهو «عسكرة» الانتفاضة البحرينية، حيث تميزت قوى الاحتجاج بدرجة ملحوظة من التسليح، والرد العنيف ضد النظام، فقد لجأ البحرينيون إلى استخدام العنف ضد قوات الأمن، وصل لحد دهسهم بالسيارات حتى الموت، والتنكيل بجثثهم، واختطافهم، وتعذيبهم والتحقيق معهم، واختطاف آخرين من بيوتهم في أوقات متأخرة من الليل وضربهم بشكل مبرح، واقتيادهم في مشاهد مهينة إلى أحد أجنحة مستشفى السليمانية بالمنامة للاحتجاز وليس للعلاج. فضلا عن ذلك، استغلت بعض القوى المحتجة الشعار الحسينية في المملكة لتخزين الأسلحة والسيوف ورفع صور لقيادات دينية أو سياسية من خارج البحرين. فضلا عن ذلك، كان القائمون على تسليح المعارضة ينتمون إلى الطائفة الشيعية ويوجهون ضرباتهم ضد أبناء الطائفة السنية كما لو أنها حرب طائفية.⁽¹⁷⁾

ثالثا: تحليل طبيعة الحراك الشعبي في البحرين:

في البداية فقط نشير إلى أن البحرين تعتبر من أولى الدول في الخليج العربي التي شهدت حركات سياسية واجتماعية قوية ضغطت في سبيل إحداث إصلاحات في النظام السياسي للبلاد، وهذا مرده واقع البحرين الجغرافي والسياسي والإثني والديمقراطي الذي يختلف اختلافا جوهريا عن بقية الدول الأخرى في الخليج العربي، فموقعها الجغرافي فرض عليها واقعا سياسيا مختلفا جعلها تتأثر بالخارج، وامت مع الحركات الوطنية المطالبة بالإصلاح السياسي في فترة ما قبل الاستقلال وبشكل تصاعدي من مرحلة إلى أخرى، وهو الأمر الذي مهد الطريق للتحويل الديمقراطي. ومن مقدمات المسار الإصلاحي والتحول الديمقراطي تزايد الوعي السياسي مطلع القرن العشرين وبالتحديد في الأعوام 1922 - 1965 والتي شهدت نشوء حركات إصلاحية تطالب بالإصلاح والمشاركة في الحكم والتخلص من الاحتلال البريطاني والتمسك بالحكم القبلي⁽¹⁸⁾ وبالتالي ما حصل بعد ذلك وإلى اليوم ليس جديدا بل هو امتداد لهذا الإرث السياسي الذي تتميز به دولة البحرين.

وإذا حاولنا تقديم قراءة موضوعية حول ما جرى ويجري حتى الآن في البحرين يتضح لنا جليا أنها فعلا حالة استثنائية وخاصة لأسباب عدة. أهمها طبيعة الدولة الوطنية البحرينية ذاتها، لأن البحرين واحدة من الدول شديدة الخصوصية في العالم العربي، فهي أصغر الدول من حيث المساحة الجغرافية، وهي أضعفها من حيث التركيبة الديموغرافية، خاصة في ضوء وجود أغلبية شيعية محكومة وأقلية سنية حاکمة. أضف إلى ذلك قلة الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية، فهي ليست دولة نفطية أو ريعية بالمعيار الخليجي العام. ولا يختلف الوضع كثيرا فيما يتعلق بوضعها الإقليمي، فمن ناحية تجاورها دولتان كبيرتان تتنازعان ولاء سكانها هما العراق وإيران ومن ناحية أخرى، فإنها تواجه تهديدا من جانب إيران بتبعيتها لها كمحافظة رابعة عشرة.⁽¹⁹⁾

ولهذه الأسباب، سهل على الكثير من المحللين تفسير الأحداث التي شهدتها البحرين باعتبارها تجسيدا للمواجهة ما بين القوتين الإقليميتين، السنة والشيعية، لأن نسبة الشيعة بين مسلمي العالم لا تتعدى 10 إلى 15 في المئة، لكنهم يتمركزون في مناطق تعد هامة وحيوية لإيران، فالشيعة في البحرين يمثلون نحو 60 في

المئة، والسنة في المملكة العربية السعودية يشكلون نحو 85 في المئة، وهي نفس نسبة الشيعة من مجمل سكان إيران، وعلى الرغم من أن الشيعة في المملكة العربية السعودية أقلية، فإنهم يمثلون الأغلبية في الإقليم الشرقي، وهو الإقليم الذي يضم أكبر احتياطات النفط في المملكة ويتصل بالبحرين عبر جسر فقط، مع العلم أنه منذ سقوط صدام حسين في العراق، صارت البحرين هي الدولة الوحيدة ذات الأغلبية الشيعية التي تحكمها السنة، وهو ما جعل النخبة الحاكمة في البحرين تشعر بالخطر وتسعى إلى إقامة علاقات صداقة قوية بدول أخرى.

وفي خضم تطور الأحداث في البحرين، زاد قلق المملكة العربية السعودية، خاصة وأن منافستها الإقليمية إيران لها اتصال قوي بنحو 2 مليون من الشيعة في المنطقة الشرقية في المملكة، والذين هم بالتبعية لديهم اتصال قوي بإخوانهم في البحرين، إضافة إلى أنه خلال الثورة البحرينية، قام الشيعة في المنطقة الشرقية بالمملكة بالتظاهر ضد آل سعود ومن أجل دعم الثورة البحرينية، وهو ما جعلها لا تتردد في التدخل عسكريا في البحرين. وبالمقابل، تدخلت إيران وحذرت الرياض من التعامل بقسوة مع المتظاهرين في شرق السعودية وأعلنت اعتراضها على التواجد السعودي في البحرين.

إذن، جاء التحرك السعودي بهدف القضاء على الاضطرابات الشيعية في المنطقة الشرقية من المملكة، ومنع المنافس الأول للرياض، وهي إيران من كسب نفوذ أكبر في العملية السياسية في البحرين⁽²⁰⁾، وبعث رسالة قوية تؤكد بأن المملكة ستتخذ أي إجراء لحماية منطقة الخليج العربي من أي تهديد خارجي.

فللسعودية عدة أسباب تدفعها للاهتمام بهذا الشكل المفرط بالوضع السياسي في البحرين وهذا لأن شعب البحرين هو الأكثر تواصلا من الناحية الجغرافية والسكانية مع الشعب السعودي وهو ما يعني أن تأثيرات الثورة البحرينية أقرب ما تكون في الجوار السعودي، وأن ازدياد تأثير الثورة على السعودية سيكون من خلال العامل الشيعي على جانبي البلدين وهو ما يجعلها تعتقد بأنها الأكثر تأثرا وتضررا بها. بالإضافة إلى ذلك تعتبر السعودية وخلافا لدول الخليج الأخرى معنية أكثر بصراع النفوذ الإقليمي كونها لاعبا أساسيا فيه، وطرفا متأثرا من انعكاساته، وبالتالي نجاح الثورة في البحرين سيكون له تأثيرات سلبية على مكانة السعودية أكثر من دول الخليج الأخرى.⁽²¹⁾

وفيما يتعلق بدور إيران في هذا الشأن فقد أدركت بأن سياستها عجزت وبشكل كامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة وعن تصدير ثورتها بالطرق التقليدية، ولذا ظلت تعمل على تعزيز علاقاتها الوطيدة بالشيعة في دول منطقة الخليج العربي وخاصة في البحرين، وتوظيف الورقة الشيعية كلما اقتضت حاجتها في تلك الدول. وبهذه العلاقات التي ترتبط بموجها إيران مع أبناء الطائفة الشيعية في دول الخليج ستتمكن من فرض سيطرتها على المنطقة وإثارة القوى الشيعية ضد الأنظمة الحاكمة وقد برهنت علاقاتها بشيعة البحرين عن مدى قدرتها على ممارسة هذا الدور.

إن نفوذ إيران في المنطقة العربية وبشكل خاص في العراق ، سوريا ولبنان (حزب الله) مكنها من تشكيل سياسة محيطة تدرأ عنها التحديات وتدفع عنها الأخطار وباعتبارها مقدمة للمواجهة مع الخصوم. وتحمل سياسة إيران هذه ملامح مشروع واضح المعالم يتكون من مجموعة من المفردات أهمها مد نفوذها على دول الجوار والتعامل مع ملفاته كأوراق تفاوضية مع الدول الكبرى وإلحاق الشيعة العرب بإيران وتصدير قيم الثورة ونشر التشيع في المنطقة، وتتمثل خطورة هذا المشروع على عدة مستويات أهمها: محاولة تقويض الشعور الوطني لدى الشيعة العرب على وجه الخصوص لصالح الشعور المذهبي ومحاولة تحويله إلى أدوات لصالحها إضافة إلى إثارة الاضطرابات والانقسامات في المنطقة العربية ومحاولة غزو الواقع العربي ثقافيا ومذهبيا وخلق صورة نمطية إيجابية عن سياساتها خلافا للواقع⁽²²⁾

فبالنسبة لإيران عدم استقرار البحرين سيؤثر بشكل مباشر على السياسة السعودية وكان آية الله الخميني متفائلا بالربيع العربي لأنه يعتقد أن هذه الحركات الديمقراطية ستكون إيجابية بالنسبة لإيران لأن الشعب سينتخب أنظمة صديقة لإيران مثلما هو الحال مع الشيعة في العراق⁽²³⁾

وفقا لما سبق، يتأكد لنا أن الموقف السعودي خاصة والخليجي عامة كان مبررا إلى حد كبير، ولكن بالمقابل، لا يمكن إغفال الوضع الداخلي المزري الذي يعيشه ويعانيه الشعب البحريني سواء في المجال الاقتصادي من تراجع فادح في مستوى المعيشة مع ما ينجر عنه من نتائج سلبية على المستوى الاجتماعي، أو السياسي من خلال التضييق على ممارسات بعض الحقوق السياسية، إضافة إلى رد الفعل العنيف وغير المبرر الذي قامت به السلطات اتجاه الحركة الاحتجاجية التي قام بها الشباب البحريني للتعبير عن انشغالاته ومطالبه المشروعة⁽²⁴⁾

بصفة عامة، كانت البحرين ضمن قائمة أكبر الخاسرين من الثورة العربية 2011 حكومة وشعبا واقتصادا ومجتمعاً ومكانة وأسباب ذلك متعددة ومتداخلة. فبعدما بدأت المطالب الشعبية الأولى في البحرين محقة ومشروعة ولا خلاف عليها حتى من قبل الحكومة التي قبلت من حيث المبدأ بالحوار مع المعارضة لتحقيق الإصلاحات الدستورية المناسبة لمرحلة ما بعد 14 فيفري الذي يصادف الذكرى العاشرة على العمل بالميثاق الوطني، وحدث إجماع وطني تام في البحرين على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح الدستوري والديمقراطي. جنحت المعارضة كثيرا وبعيدا في مطالبها، وسرعان ما انحرفت المطالب الإصلاحية المشروعة إلى سلوكات ثورية، وخطابات استفزازية تجنح نحو التجريح المبتذل لبعض شخصيات الحكم الكبيرة، وترفع شعارات غير واقعية تمس الإجماع الوطني، وتدعو إلى إسقاط النظام، وإنهاء حكم آل خليفة وإقامة جمهورية إسلامية. وبعد ما كانت البحرين على قاب قوسين أو أدنى من الملكية الدستورية أصبحت فجأة على بعد قاب قوسين أو أدنى من العنف الطائفي واحتمالات حرب أهلية بين السنة والشيعة، استدعت تدخلا عنيفا لإنهاء الاعتصام في دوار اللؤلؤة وبمساعدة من قوات درع الجزيرة⁽²⁵⁾

وبهذا سقطت البحرين ضحية للحسابات الداخلية الضيقة بين المعارضة والسلطة، وضحية صراع المصالح

الخارجية المتضاربة فيه بقوة، ولذا فهي بحاجة ماسة ومستعجلة لإيجاد حل توافقي يمكنها من تخفيف حدة الاحتقان الحاصل حالياً. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الاقتناع بأن الحلول الأمنية وظاهرة العنف لن تزيد إلا في تأزم الوضع وقد تؤدي إلى انهيار دولة البحرين ككل، و تبني جميع الأطراف المعنية لسياسة الحوار الجاد بعيداً عن كل الحساسيات الموجودة.

وبالبدء تكون طبعاً بالاتفاق على حل المسائل الخلافية العاجلة، مثل محاكمة المواطنين في محاكم مدنية بدلاً من المحاكم العسكرية، والتحقيق في حالات الانتهاك والتعذيب المرتكبة من قبل الشرطة والشروع في تنفيذ إصلاحات اجتماعية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للشريحة⁽²⁶⁾ على رأسها تطوير الخدمات العامة وحل المشكلة السكانية وزيادة الرواتب والمعاشات ومعالجة مشكلة الفقر.

وفي خطوة ثانية، لابد من إرساء دعائم دولة بحرينية مدنية حديثة تطلق فيها الحريات وتضمن فيها الحقوق وتسود فيها أحكام القانون وتدرأ فيها مخاطر اندلاع التمييز والاضطهاد الطائفي، مع إجراء تعديلات جوهرية في الدستور في إطار التمسك بشرعية الحكم، وإرساء ملكية دستورية تلائم الواقع الداخلي.

فالبحرين بحاجة ماسة الآن إلى الارتقاء إلى ما فوق الطائفية والقبلية والعائلية، والمهاترات الإعلامية وجنون الانتهازين وأصحاب المصالح الضيقة، ومماحكات الصراعات الإقليمية المذهبية والسياسية، وتغليب الوطنية والمواطنة الجامعة والدين الجامع والعيش التاريخي المشترك ومبادئ الديمقراطية، لتصبح واحة عيش وسلام لجميع أهلها ضمن عروبتها وإسلامها ووطنها العربي الكبير.⁽²⁷⁾

الخاتمة:

من خلال هذه المقالة توصلنا إلى نتيجة مهمة وهي أن المطالب المرفوعة من قبل الشباب البحريني المحتج لم تكن وليدة 14 فيفري 2011 وإنما تمتد إلى زمن بعيد ووجدت في الثورات العربية فرصة مناسبة يمكن استغلالها للتعبير مرة أخرى عن هذه المطالب. ولكن ما يعاب على الحراك الشعبي البحريني هو أن تنظيمه انتهجوا نفس الطريقة التي اتبعت في تونس ومصر وحاولوا الوصول إلى نفس النتائج بالرغم من الاختلاف الموجود بين هذه الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تعامل السلطات البحرينية مع هذا الحراك لم يراع الكثير من الخصوصيات التي يجب الالتزام بها. وهو ما أدى فيما بعد إلى التجاء طرفي الصراع إلى استخدام العنف والعنف المضاد، تبعه حدوث استقطاب خارجي قوي أثر على مسار ومستقبل هذا الحراك، حيث استنجد أحد الأطراف بالقوات السعودية والخليجية والآخر راهن على التأييد والدعم الإيراني.

ومهما يكن فقد كانت دولة البحرين الخاسر الأكبر وهي التي كانت على أعتاب بناء ديمقراطية فعلية ومتميزة في منطقة الخليج العربي، ولكن عدم إعطاء الاهتمام والاعتبار اللازمين لطبيعة الدولة البحرينية وطبيعة الأحداث السياسية الجارية في بعض البلدان العربية ساهم بشكل كبير في الوصول إلى هذا الوضع غير المسبوق.

وعليه فإنه كان من المفروض التعبير عن المطالب بالشكل الذي يتلاءم مع طبيعة الدولة البحرينية وطبيعة نظام الحكم فيها، كما كان على السلطات الحاكمة الإقرار بأن منطقة الخليج العربي جزء لا يتجزأ من المنطقة العربية وأنه لا يمكن إقامة حاجز بينهما على أساس أن لكل منهما خصوصيات خاصة إذا تعلق الأمر بطبيعة النظام السياسي والعملية السياسية ككل، والتعامل مع المطالب الشعبية المشروعة بطريقة ديمقراطية.

الهوامش:

(*) - هنا يمكن الحديث عن قضية تشجيع الهجرة حيث هناك محاولات لتغيير الميزان عن طريق الهجرة من اليمن، مصر، فلسطين وبالخصوص سوريا، فالسوريون وحدهم أصبحوا يشكلون 15 بالمئة من السكان المحليين (التي يقارب فيها السكان الشيعة نسبة 64%) وأصبحوا يمنحون جوازات سفر وحق المواطنة في ظرف قصير ويحصلون على مناصب في القطاع العام ويتملكون المنازل هناك. للمزيد اطلع على:

Lars Erslev Andersen, "Bahrain and the global balance of power after Arab Spring", DIIS Working Paper, 2012:10, see the site: https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2014_RP04_wmm.pdf, p 10.

(**) - تأسست جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في 7 نوفمبر 2001 وهي أكبر الجمعيات السياسية وأهمها على الإطلاق في البحرين، وتضم خليطاً من التوجهات والتيارات المختلفة يجمع بينها الانتماء الطائفي والمذهبي، ولديها انتماء مرجعي محدد مثل الإمام الخميني والشيخ عبد الأمير الجمري. تضم ائتلافاً من حركة أحرار البحرين، الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وحزب الله في البحرين وتدعو إلى العمل الإسلامي الوطني في ظل الدستور. للمزيد انظر: أحمد سمير القدرة، "المتغيرات السياسية والاجتماعية وأثرها على النظام السياسي البحريني (2002 - 2013)، رسالة ماجستير دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، 2014، متاح في الانترنت على الرابط الإلكتروني: [www.alazhar.edu.ps/Library/aattached File.asp?00= 0047403, p124](http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattached%20File.asp?00=0047403_p124).

(1) - علي محمد فخرو، «انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين»، في الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، تحرير: عبد الإله بلقزيز، ط3، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 304، 305.

(2) - «الانتفاضة البحرينية 2011 - 2012»، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متاح في الانترنت على الرابط الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki/2011-2012>

(3) - علي محمد فخرو، مرجع سبق ذكره، ص 305 - 306.

(4) - Magdalena Karolak, "Arab Spring and the escalation of the sectarian divide in Bahrain: An assessment", conflict and communication online, vol 12, n 01, 2013, see the site: [Arab Spring and the escalation of the sectarian divide in Bahrain: An ... www.cco.regener-online.de/2013_1/pdf/karolak.pdf](http://www.cco.regener-online.de/2013_1/pdf/karolak.pdf), p5.

(5) - علي محمد فخرو، مرجع سبق ذكره، ص 306 - 307.

(6) - الانتفاضة البحرينية 2011 - 2012، مرجع سبق ذكره.

(7) - محمد عز العرب، «لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية «الاستثناء» في الربيع العربي؟»، متاح في الانترنت على الرابط الإلكتروني:

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=66>

(8) - أحمد سمير القدرة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

(9) - رضي الموسوي، «نحن في نفق مظلم من الاعتقالات وتجاوز القانون»، الأربعاء 15 أوت 2012، متاح في الانترنت على الرابط الإلكتروني:

http://www.taleea.com/index.php?option=com_content&view=article&id=3563:-lr&catid=313:first&Itemid=562

(10) - Magdalena Karolak, opcit, p5.

(11) - رضي الموسوي، مرجع سبق ذكره.

(12) - «الإصلاح في البحرين»، متاح في الانترنت على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aei.org/article/middle-eastern-outlook-20124--arabic/>

(13) - رضي الموسوي، مرجع سبق ذكره.

(14) - رفعت سيد أحمد، «لماذا نسينا ثورة البحرين»، الأربعاء 11 ماي 2011، متاح في الانترنت على الرابط الإلكتروني:

http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_news.php?main_id=17503

(15) - إبراهيم السراجي، «ثورة البحرين المنسية تعري نظام القمع والتبعية»، صحيفة الأمة، متاح في الانترنت على الرابط الإلكتروني:

<http://alhakk.net/201220-06-18-15-06-2012-659/29-43-18-31-05-2012/47-27-15-19-03-.html>

(16) - رضي الموسوي، مرجع سبق ذكره.

(17) - محمد عز العرب، مرجع سبق ذكره.

(18) - أحمد سعد عبد الله البوعينين، «الإصلاح الدستوري في البحرين: تحول ديمقراطي أم تمرد طائفي»، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، المغرب، عدد مزدوج 21 - 22 / 2012، ص 134.

(19) - محمد عز العرب، مرجع سبق ذكره.

(20) - «ما بعد الربيع العربي: الحلقة الثالثة»، جريدة الوسط الكويتية، 2012/6/7، متاح في الانترنت على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alwasat.com.kw/news/templates/wassat.aspx?articleid=26280&zoneid=18>

(21) - أحمد سمير القدرة، مرجع سبق ذكره، ص 184.

(22) - المرجع نفسه، ص 177 - 179.

(23) - Kivin Downs , "A Theoretical Analysis of the Saudi-Iranian Rivalry in Bahrain", Journal of Politics and International Studies, vol 8, winter 201213/, see the site: A Theoretical Analysis of the Saudi-Iranian Rivalry in Bahrain www.polis.leeds.ac.uk/.../130213-win12-kevin-down, p229,230.

(24) - عبد الخالق عبد الله، «الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي»، في الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، تحرير: عبد الإله بلقزيز، ط3، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 315.

(25) - المرجع نفسه، ص 316.

(26) - علي محمد فخرو، مرجع سبق ذكره، ص 309.

(27) - <http://www.aei.org/article/middle-eastern-outlook-20124--arabic/> (27)